

212088 - الشك في خروج الريح أثناء الصلاة

السؤال

كنت أصلي العصر في جماعة، وكنت أمسك نفسي عن خروج الريح مني عن طريق العضلات؛ حتى لا ينفلت الريح مني. وبعد ثوانٍ قليلة توقف ضغط الغاز عنى، وذهبنا للسجود، ثم شعرت بشيء ما عند فتحة الشرج، ولكنني غير متأكد هل كان ريح حقيقي، فلم أسمع أو أشم شيئاً، لذا فقد تذكرت القاعدة التي تقول: بأن اليقين لا يزول بالشك، وانتهينا من الصلاة. ولكنني لا أعلم هل فعلت الصواب أم لا؟ لأن الغاز ضغط عليّ لثوان قليلة قبل الحدث. فهل علي إعادة الصلاة؟ لماذا أشعر أنني أصلي بدون وضوء، كل مرة أفكر في القاعدة في مدافعة الأخبين؟ هل يجوز لنا استخدام هذه القاعدة في الوساوس في كل شيء في الشريعة، أم إنها خاصة بالطهارة والصلاحة؟

ملخص الإجابة

من شك في خروج الريح منه أثناء الصلاة لا ينتقض وضوؤه بمجرد هذا الشك بل عليه الاستمرار في صلاته وصلاته في هذه الحالة صحيحة ولا إعادة عليه إلا إذا تيقن خروج الحدث منه.

الإجابة المفصلة

جدول المحتويات

- كراهة الصلاة مع مدافعة الحدث
- حكم الصلاة مع مدافعة الحدث أثناءها لا قبلها
- حكم من شك في خروج الريح أثناء الصلاة
- التيقن شرط لنقض الوضوء
- قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" وتطبيقاتها

كراهة الصلاة مع مدافعة الحدث

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة مع مدافعة الحدث، والانشغال بإمساكه عن الخروج. فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا صلاة بحضور الطعام، ولا وهو يدافعه الأخرين». رواه مسلم (560)

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه لصحيح مسلم (46/5):
"في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضور الطعام الذي يريد أكله، لما فيه من اشتغال القلب به، وذهاب كمال الخشوع، وكراحتها مع مدافعة الأخرين وهما: البول والغائط" انتهى.

حكم الصلاة مع مدافعة الحدث أثناءها لا قبلها

لكن هذه الكراهة خاصة بحالة الدخول إلى الصلاة وهو يدافع الأخبين، أما من دخل إلى الصلاة وهو لا يشعر بمدافعة الغائط أو البول وإنما شعر بذلك وهو في وسط الصلاة فلا كراهة حينئذٍ إذا لم تمنعه من إتمام صلاته.

سُئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: في بعض الأحيان يدافعني الغائط قبل الصلاة وأصلي ولكن لا يدافعني أثناء الصلاة فهل تقبل صلاتي؟ وفي بعض الأحيان يجري العكس فهل تقبل صلاتي؟

فأجبت اللجنة:

"لا يجوز للمصلي أن يدخل في الصلاة وهو يدافع الغائط أو البول لقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة بحضور الطعام ولا وهو يدافنه الأخبان» أخرجه مسلم في صحيحه، والحكمة في ذلك والله أعلم أن ذلك يمنع الخشوع في الصلاة، لكن لو صلى وهو كذلك فإن صلاته صحيحة لكنها ناقصة غير كاملة للحديث المذكور ولا إعادة عليه، وأما إذا دخلت في الصلاة وأنت غير مدافع للأخبين وإنما حصلت المدافعة أثناء الصلاة فإن الصلاة صحيحة ولا كراهة إذا لم تمنعك هذه المدافعة من إتمام الصلاة". انتهى من "فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء" (26 / 25 - 26).

حكم من شك في خروج الريح أثناء الصلاة

من شك في خروج الريح منه أثناء الصلاة لا ينفيه ببساطة بمحضه بغض النظر عن مدة الصلاة، بل عليه الاستمرار في صلاته، وصلاته في هذه الحالة صحيحة، ولا إعادة عليه إلا إذا تيقن خروج الحدث منه.

روى البخاري (137)، ومسلم (361) عن سعيد بن المسيب، وعن عباد بن تميم عن عممه: "أَنَّهُ شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ الَّذِي يُخَيِّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَنْفَتِلُ - أَوْ لَا يَنْصَرِفُ - حَتَّى يَسْمَعَ صَوْنَا، أَوْ يَجِدَ رِيحَا». وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ، أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءًا أَمْ لَا. فَلَا يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْنَا أَوْ يَجِدَ رِيحَا». رواه مسلم (362).

التيقن شرط لنقض الوضوء

لكن يجب التتبّع إلى أن المقصود بسماع الصوت، وشم الرائحة: الإشارة إلى التيقن من حصول الحدث ونقض الوضوء، أي كان ذلك الناقض.

قال الحافظ ابن حجر: "وَدَلِيلُ حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتِيقَنْ الْحَدِيثُ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ تَخْصِيصُ هَذِينَ الْأَمْرَيْنِ - أَيِّ الشَّمْ وَالسَّمَاعِ - بِالْيَقِينِ. انتهى من "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" (238 / 1).

وفي "فتاوي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء" (255 / 5):

"سؤال: هل كل ما يطلع من الإنسان من رائحة مبطة (أنا أعرف أنها مبطة)، لكن السؤال: متى تكون مبطة، أي هل هي مبطة عند الصوت والشم والحس معاً، أم عند الصوت والشم ولا يدخل معها الإحساس؟ أرجو أن تبينوا لي هذه المسألة وفقك الله تعالى، لأن الأمر اختلط على."

الجواب:

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على رسوله وآلـه وصحبه.. وبعد:
أن ما ذكرته من نواقض الموضوع: إذا تيقن على أنه خرج منه شيء، بسماع صوت أو وجود رائحة، أو غير ذلك مما يحصل به تيقن خروج الحديث، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الرجل يجد الشيء في الصلاة قال: **«لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحَا»** متفق على صحته. انتهى

قاعدة "اليقين لا يزول بالشك" وتطبيقاتها

قاعدة - اليقين لا يزول بالشك - عامة وليس خاصة بالطهارة والصلاحة.

قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى :-

"وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها، فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث، وهي أن من تيقن الطهارة وشك في الحديث حكم ببقائه على الطهارة، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة، وحصوله خارج الصلاة؛ هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف..."

ومن مسائل القاعدة المذكورة: أن من شك في طلاق زوجته، أو عتق عبده، أو نجاسة الماء الظاهر، أو طهارة النجس، أو نجاسة الثوب أو الطعام أو غيره، أو أنه صلى ثلاث ركعات أو أربع، أو أنه ركع وسجد ألم لا، أو أنه نوى الصوم أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف، وهو في أثناء هذه العبادات، وما أشبه هذه الأمثلة: فكل هذه الشكوك لا تأثير لها، والأصل عدم هذا الحادث.

وقد استثنى العلماء مسائل من هذه القاعدة، وهي معروفة في كتب الفقه لا يتسع هذا الكتاب لبساطتها، فإنها منتشرة، وعليها اعترافات، ولها أجوبة، ومنها مختلف فيه". انتهى من "شرح صحيح مسلم للنووي" (49 - 50 / 4).

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى :-

"وهذه - أعني البناء على اليقين وطرح الشك - قاعدة مهمة، دلّ عليها قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَطْرُحْ الشَّكَ وَلَيَبْيَنْ عَلَى مَا اسْتَيقِنَ»**، ولها فروع كثيرة جداً في الطلاق والعقود وغيرهما من أبواب الفقه، فمتى أخذ بها الإنسان انحلّت عنه إشكالات كثيرة، وزال عنه كثير من الوساوس والشكوك، وهذا من بركات كلام النبي صلى الله عليه وسلم وحكمه.

وهو أيضاً من يُسْرِ الإِسْلَام وأنه لا يريده من المسلمين الْوُقُوعَ في القلق والحيرة؛ بل يريد أن تكون أمورهم واضحة جلية، ولو استسلم الإنسان لمثل هذه الشُّكوك لتنَعَّصَتْ عليه حياته؛ لأنَّ الشَّيْطَانَ لَنْ يَقْفَ بِهَذِهِ الْوَسَاوِسِ وَالشُّكُوكِ عَنْ أَمْرِ الطَّهَارَةِ فَقَطْ، بَلْ يَأْتِيهِ فِي أَمْرِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَغَيْرِهِمَا، بَلْ فِي كُلِّ أَمْرٍ حَيَاتِهِ؛ حَتَّى مَعَ أَهْلِهِ، فَقَطَّعَ الشَّارِعُ هَذِهِ الْوَسَاوِسَ مِنْ أَصْلِهَا، وَأَمْرَ بِتَرْكِهَا، بَلْ وَدَفَعَهَا حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا أَثْرٌ عَلَى النَّفْسِ". انتهى من "الشرح الممتع على زاد المستقنع" (312/1).

لمزيد من الإيضاح يرجى الاستفادة من الأجوبة التالية: (300694, 14321, 399099, 174883, 114793, 13892, 159503).
(131496)

والله أعلم.